

# دراسة خاصة

سبتمبر/أيلول 2004

عدد 9

## سقوف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر: قصتها حتى الآن

### مقدمة

لفتت أسعار الفائدة المرتفعة التي تتقاضاها كثير من مؤسسات التمويل الأصغر انتباه واضعي السياسات في أنحاء العالم. وقد أثرت عدة دواعٍ للقلق: لماذا تتقاضى مؤسسات أنشئت لمساعدة الفقراء مثل تلك الأسعار المرتفعة؟ كيف يمكن للحكومات أن تساند تلك الممارسة من منظور سياسي؟ هل يجب على الفقراء أن يدفعوا ثمن عدم الكفاءة الذي تنجم عنه تكاليف مرتفعة لمؤسسات التمويل الأصغر؟ كيف يمكن حماية العملاء بأفضل طريقة من المقرضين الجائرين. حيثما وجدوا؟

تاريخياً، استخدمت الحكومات أسقفاً إلزامية لسعر الفائدة للتعامل مع تلك الأنواع من دواعي القلق. وفي الوقت الحاضر، توجد في حوالي 40 من البلدان النامية والانتقالية أسقف لأسعار الفائدة من نوع ما وللأسف، غالباً ما يضر ذلك أكثر مما يفيد المعرضين للأخطار بتقليص قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية فأسقف أسعار الفائدة تجعل من الصعب أو من المستحيل على مؤسسات الإقراض الأصغر الرسمية وشبه الرسمية أن تغطي تكاليفها، مما يدفعها للخروج من السوق (أو يحول بينها وبين دخوله من البداية وبهذا فإما أن يُترك العملاء الفقراء بدون إمكانية للحصول على الخدمات المالية أو يضطرون إلى اللجوء إلى أسواق الإقراض غير الرسمية (مثل المقرضين المحليين)، وهي مكلفة بدرجة أكبر. كما أن السقوف يمكن أن تؤدي إلى قدر أقل من الشفافية بشأن تكاليف الائتمان، حيث يتغلب المقرضون على سقوف أسعار الفائدة من خلال إضافة رسوم محيِّرة إلى خدماتهم.

ورغم أن سقوف أسعار الفائدة لا تحقق التأثير المرغوب، فإن دواعي القلق بشأن التكلفة المرتفعة للتمويل الأصغر وممارسات الإقراض الجائرة مازالت قائمة. ومع ذلك، فإن المنافسة هي أكثر الطرق فعالية لتخفيض كل من تكاليف الائتمان الأصغر وأسعار الفائدة إن سياسات تعزيز المنافسة بين مقدمي الائتمان، بالإضافة إلى إجراءات حماية المستهلكين ذات الصلة مثل قوانين تحري الصدق في الإقراض، يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في توسيع انتشار الائتمان الأصغر المستدام، وتأمين مصالح المستهلكين في الوقت نفسه.

وتهدف هذه الدراسة الخاصة إلى إلقاء بعض الضوء على العلاقة بين سقوف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر، وهي تمثل الحالة الحاضرة للمعارف، وتعتمد على استعراض للأدبيات المنشورة، وأدلة غير موثقة قدمها خبراء، ومسح أجرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لسقوف أسعار الفائدة في أنحاء العالم.



مؤلفا هذه الدراسة الخاصة هما بريجيت هيلمس، كبيرة أخصائي التمويل الأصغر، وزافيير رايلي، أخصائي أول في التمويل الأصغر، وكلاهما من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. وقد استفادت هذه الدراسة من الإسهامات القيمة التي أتاحتها كل من نيكول باسريتشا وباتريك ماكاليستر ومارينا سالازار، كما نقدم الشكر إلى ريتش روزنبرج وتيم ليمان وإليزابيث لينتفيلد وغيرهم على تعقيباتهم المفيدة.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء هي اتحاد يضم 28 من الوكالات الإيمانية التي تساند التمويل الأصغر. يتوفر مزيد من المعلومات على موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: [www.cgap.org](http://www.cgap.org)

إقامة خدمات مالية لصالح الفقراء



وحدد الدراسة المسوغات المنطقية لارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر والأداء التاريخي لخطط الإقراض المدعومة. ثم نتفحص أثر سقوف أسعار الفائدة على عملاء التمويل الأصغر وتمضي الدراسة لتقديم تصنيف لسقوف أسعار الفائدة في البلدان النامية والانتقالية. مع وصف للتحديات الملازمة لتطبيق تلك السقوف وتخلص هذه الدراسة إلى توصيات متعلقة بالسياسات بشأن تشجيع تخفيض أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر من خلال المنافسة وحماية المستهلكين. دون فرض سقوف لأسعار الفائدة.

ويقدم هذا القسم الديناميكيات الرئيسية لأسعار الفائدة للإقراض الأصغر<sup>1</sup> ويتناول مسائل هيكل التكاليف ومدى قدرة الفقراء على تحمل أسعار الفائدة التي تغطي التكاليف. كما أنه يستعرض أسباب إخفاق الخطط المدعومة التي تقدم أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع. في الماضي.

## لماذا تزيد أسعار الفائدة للائتمان الأصغر عن أسعار الفائدة لدى البنوك؟

إن تكاليف الائتمان الأصغر مرتفعة. ولكن ليس لأن إقراض الفقراء يتضمن مخاطرة عالية ملازمة له. وفي الواقع، غالباً ما تتمتع برامج الائتمان الأصغر الجيدة بمعدلات تخلف عن التسديد تقل عما لدى البنوك التجارية العادية. وتكاليف الائتمان الأصغر مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف إجراء المعاملات الضئيلة التي تحتاج إلى تعامل وجهها لوجه ولأن مؤسسات التمويل الأصغر تستخدم الاتصال الشخصي كبديل للضمان الرسمي أو كبديل تقدير التصنيف الائتماني باستخدام الكمبيوتر. ودائماً ما تكون تكاليف منح قرض صغير أعلى من حيث النسبة المئوية من تكاليف قرض أكبر قيمة (انظر الإطار رقم 1).

ولضمان أن يكون للفقراء قدرة دائمة على الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها. يجب أن تكون المؤسسات المالية قادرة على تغطية تكاليفها وتحقيق ربح يمكن إعادة استثماره وزيادة النمو. وما لم تتم تغطية تكاليفها. فإن المؤسسات المالية التي تخدم العملاء الفقراء ستكون معتمدة على الدعم المتواصل. ويرجح أنها ستعمل فقط إلى أن ينفذ الدعم (أي لفترة محدودة من الزمن). ولن تصل إلا إلى عدد قليل من العملاء

## أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر

ولضمان أن يكون للفقراء قدرة دائمة على الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها. يجب أن تكون المؤسسات المالية قادرة على تغطية تكاليفها وتحقيق ربح يمكن إعادة استثماره وزيادة النمو. وما لم تتم تغطية تكاليفها. فإن المؤسسات المالية التي تخدم العملاء الفقراء ستكون معتمدة على الدعم المتواصل. ويرجح أنها ستعمل فقط إلى أن ينفذ الدعم (أي لفترة محدودة من الزمن). ولن تصل إلا إلى عدد قليل من العملاء

## الإطار رقم 1 - هيكل تكلفة الائتمان الأصغر

قارن تكاليف مقرضين افتراضيين. أحدهما مقرض لمبالغ كبيرة والثاني مقرض لقرض صغير. يقرض كل منهما مليون دولار أمريكي. بحيث يمنح المقرض الكبير قرضاً واحداً. بينما يمنح مقرض القروض الصغيرة 10000 قرضاً قيمة كل منها 100 دولار أمريكي.

تختلف تكاليف رأس المال ومخاطر فقدان القروض بالتناسب مع حجم القرض يحتاج كل من المقرضين إلى تعبئة مبلغ مليون دولار أمريكي لتمويل قروضهما. كما سيكون عليهما أن يدفعوا نفس معدل سعر السوق - ولنفتراض أنه 10 في المائة - عن تلك الأموال. إذا كان لكل من المقرضين تاريخ بدل على خسارة مقدارها 1 في المائة من قروضهما كل سنة بسبب عدم التسديد. فإنهما سيحتاجان إلى مخصص لخسائر الديون يعادل ذلك المبلغ. ويمكن لكل من المقرضين تغطية تكلفة رأس مالهما ومخاطرتهم بتقاضى 11 في المائة (10%+1%) على القروض التي يمنحانها لعملائهما.

ولكن التكاليف الإدارية ليست متناسبة مع حجم القرض. فإن إعطاء قرض واحد قيمته مليون دولار أمريكي قد يكلف المقرض الكبير 30000 دولار أمريكي (3 في المائة من مبلغ القرض) كتكلفة لوقت العاملين والنفقات الأخرى المتعلقة بتقييم القرض وصرفه ورصده وخصيله. ويمكن للمقرض الكبير تغطية تكاليفه بأن يتقاضى من المقرض سعر فائدة قدره 14 في المائة (10%+1%+3%).

ولكن التكاليف الإدارية لمناح القروض الأصغر لكل قرض قيمته 100 دولار أمريكي ستكون أعلى بكثير من 3 في المائة من مبلغ القرض. فبدلاً من 3 دولارات أمريكية لكل مقرض. سيكون على مانح القروض الأصغر على الأرجح أن ينفق 20 دولاراً أمريكياً أو أكثر لكل مقرض. فالمقرض الكبير عليه أن يتعامل مع مقرض واحد. ولكن مؤسسة الإقراض الأصغر عليها أن تتعامل مع 10000 مقرض من ليست لديهم في العادة ضمانات أو بيانات مالية أو سجلات في قاعدة بيانات مكتب خديد الجدارة الائتمانية. وقد يكون كثير من هؤلاء العملاء أميين. ويحتاج إقراض مثل هؤلاء العملاء والتحصيل منهم إلى تعامل شخصي يستغرق وقتاً طويلاً.

وإذا افترضنا أن القرض الذي يمنح المقرض الكبير يُسدد كل ربع سنة. فإن عليه إجراء أربع معاملات للدفع في السنة. ومن المحتمل أن المقرضين من مؤسسات الإقراض الأصغر يسددون على دفعات شهرية أو حتى على فترات أقل من ذلك. ما يجعل عدد المعاملات 120000 معاملة في السنة على الأقل. وفي حين أن التكلفة الإدارية للمقرض الكبير هي 30000 دولار أمريكي في السنة. فإن تلك التكلفة لمؤسسة الإقراض الأصغر هي 200000 دولار أمريكي على الأقل. وحتاج تغطية هذه التكلفة إلى رسم قدره 20 في المائة على مبالغ القروض. ما ينتج عنه سعر فائدة لا يقل عن 33 في المائة (20%+3%+10%=33%). لا حظ أن التكاليف الإدارية قد تكون أعلى كثيراً في مؤسسات التمويل الأصغر الأحدث نشأة والتي تنسم بحجم صغير إلى درجة لا تسمح لها بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

ولأن المبالغ المطلقة صغيرة. فإن تكاليف أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر يمكن تحملها بصفة عامة بالمقارنة مع تدفقات الدخل ومجموع تكاليف الأعمال بالنسبة للعملاء الفقراء، وخصوصاً فيما يتعلق بأعمال أصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى غير الزراعية. وقد خلصت دراسة في الجمهورية الدومينيكية وكولومبيا وشيلي، على سبيل المثال، إلى أن سعر فائدة شهري قدره 6 في المائة يمثل 0.4 - 3.4 في المائة فقط من مجموع تكاليف الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى.<sup>7</sup> كما أن العوائد على أعمال معينة بالغة الصغر، خصوصاً بالنسبة للتجار، أعلى لكل وحدة من رأس المال مما لدى الأعمال الضخمة وقد خلصت دراسات أجريت في الهند وكينيا والفلبين إلى أن متوسط العائد السنوي على الاستثمارات في مشروعات العمل الحر الصغرى يتراوح بين 117 و 847 في المائة.<sup>8</sup>

ولم تتسبب التكاليف الأعلى للائتمان الأصغر في استبعاد العملاء الفقراء بالضرورة. وتشير بيانات من هيئة تبادل معلومات التمويل الأصغر (MIX) إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر قد نجحت في الوصول إلى أعداد ضخمة من العملاء الفقراء وذلك تحديداً بسبب أنه قد سُمح لها بتقاضي أسعار فائدة تعكس تكاليفها الفعلية. وتشمل تكاليف النمو. وفي عام 2004، قامت هيئة تبادل معلومات التمويل الأصغر (MIX) بإجراء تحليل بشأن مؤسسات التمويل الأصغر التي تصل إلى العملاء الفقراء (وتعرّف بأنها جهات الإقراض الأصغر التي بها متوسط رصيد لكل مقترض يقل عن 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للفرد أو يبلغ 150 دولاراً أمريكياً). وقد وصلت مؤسسات التمويل الأصغر التي تخدم هذا السوق في الفئة الأدنى بأسعار فائدة غطت تكاليفها، ستة أمثال عدد المقترضين مما لدى نظيراتها غير المستدامة التي تخدم ذلك السوق أيضاً.<sup>9</sup>

وبالنسبة لمعظم الناس، فإن بدائل الائتمان الأصغر تنحو إلى أن تكون مقرضى أموال وموردي مستلزمات باهظة التكلفة، وأوساط الادخار المحلية غير المرنة والمتسمة بالمخاطرة، أو لا شيء على الإطلاق. ومن الشائع أن يتقاضى مقرضو الأموال أسعار فائدة فعلية تزيد على 10 في المائة في الشهر.<sup>10</sup> ويسمى القرض القياسي الذي يقدمه مقرض الأموال في الفلبين "قرض 5/6" مقابل كل خمسة بيزوات تُقترض في الصباح. يجب تسديد ستة بيزوات في المساء. ويبلغ ذلك سعر فائدة يومي قدره 20 في المائة. ويوضح الجدول رقم 1 اختيارات أسعار الفائدة المتاحة في سبعة بلدان آسيوية في عام 2004:

ويجب تغطية تلك الأنواع من التكاليف من خلال أسعار الفائدة: تكلفة الأموال بغرض إعادة الإقراض. وتكلفة المخاطر (خسائر القروض). والتكاليف الإدارية (تحديد العملاء وفرزهم. وتجهيز طلبات القروض. وصرف القروض. وتخصيص الأقساط. ومتابعة عدم التسديد).

وحتى مع أن التكاليف في العادة أعلى نسبياً في الائتمان الأصغر عنها في الإقراض المعتاد في البنوك التجارية. فإن مؤسسات التمويل الأصغر غالباً ما تكون أكثر إنتاجية بكثير من البنوك التجارية. على سبيل المثال، فإن مؤسسات التمويل الأصغر المستدامة التي تقدم تقارير إلى هيئة تبادل معلومات التمويل الأصغر ("Microfinance Information eXchange (MIX)") تتعامل في المتوسط مع 359 مقترضاً لكل موظف إقراض.<sup>2</sup> وفي مثال آخر، لا تزيد تكاليف التعامل مع العميل الواحد في إحدى

مؤسسات التمويل الأصغر الهندية المستدامة على 0.25 دولار أمريكي (أي لكل زيارة أو لكل معاملة). ومع ذلك، فنظراً للعدد الكبير من المعاملات، فإن تلك التكلفة المنخفضة لكل معاملة تعني 25 في المائة من تكاليف التشغيل بالنسبة لمتوسط حافظة القروض.<sup>3</sup> وفي المقابل، تبلغ نفقات التشغيل في المعتاد في البنوك التجارية في الهند ما بين 5-7 في المائة من القروض القائمة (غير المسددة).<sup>4</sup> والتحدي الذي يواجه التمويل الأصغر هو تخفيف إجراءات خلاقة ومبتكرة من شأنها تحسين الإنتاجية إلى مدى أبعد وتقليل تلك التكاليف الإدارية. وبذلك تسمح بتخفيض أسعار الفائدة. ولكن حتى في أكثر المؤسسات كفاءة، سيتكلف الإقراض الأصغر أكثر من الإقراض التقليدي.

## كيف يمكن للفقراء أن يتحملوا تكلفة أسعار الفائدة المرتفعة هذه؟

يعتبر الفقراء بصفة عامة أن استمرار إمكانية الحصول على القروض أكثر أهمية من التكلفة الفعلية للقرض.<sup>5</sup> وتشير دراسات الأثر إلى أن العملاء ينتفعون من قروض التمويل الأصغر كما تبين أيضاً أن عملاء التمويل الأصغر يمكن أن يسددوا تلك القروض. وهم يقومون بذلك فعلاً. كما أنهم في حالات كثيرة يعودون ليقترضوا مرة أخرى.<sup>6</sup> وتشهد معدلات التسديد والعودة للاقتراض على المنفعة الإيجابية التي يستمددها العملاء من الائتمان الأصغر. وفضلاً عن ذلك، فإن معدل التسديد المرتفع يشير إلى أن القروض يمكن تحمل تكلفتها (إذ لو لم يكن الأمر كذلك، لظهرت عدم قدرتهم على التسديد في معدلات التخلف عن التسديد).

الجدول رقم 1 - أسعار الفائدة السنوية لدى البنوك التجارية ومقرضي الأموال ومؤسسات التمويل الأصغر (سنة 2003 تقريبا)

البلد	مصارف تجارية معدل النسبة المئوية	مؤسسات التمويل الأصغر معدل النسبة المئوية السنوية	مصادر غير رسمية (مثل مقرضي الأموال)
إندونيسيا	18%	28%-63% (البنوك القروية الإندونيسية، بنوك صغرى محلية)	120%-720%
كمبوديا	18%	~ 45%	120%-180%
نيبال	11.5% (قطاعات لها أولوية) 15-18% (غير ذلك)	18%-24%	60%-120%
الهند	12%-15% (للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)	20%-40%	24%-120% (حسب الولاية)
الفلبين	24%-29%	60%-80%	120%+
بنغلادش	10%-13%	20%-35%	180%-240%

معدل النسبة المئوية السنوية: معدل النسبة المئوية السنوية

المصدر: Wright and Alamgir . أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر في بنغلاديش (Microcredit Interest Rates in Bangladesh). بناء على بيانات أعدها Sanjay Sinha

وقد لوحظت مشكلات عديدة في برامج الإقراض المدعمة. أولاً، هذه البرامج عرضة للتبني السياسي. ويمكن أن تحول الائتمان إلى مقترضين أحسن حالاً، وتشجع السلوك النفعي. تؤدي الأموال الرخيصة إلى طلب مفرط على القروض، بحيث يجب تقنين القروض المدعمة. مما يؤدي إلى تفاقم تلك التأثيرات السلبية.

وتميل الجهات المقرضة المدعمة إلى تفضيل المقترضين الأكبر حجماً. إما لأن أسعار الفائدة المنخفضة لا تسمح لهم بتغطية التكاليف الأكثر ارتفاعاً للقروض الأصغر حجماً، أو لأن المقترضين الأكبر حجماً لهم نفوذ سياسي أكبر. وتشير التقديرات إلى أنه في عام 1991، كان لدى حوالي 5 في المائة من المزارع الأفريقية، وحوالي 15 في المائة من المزارع في آسيا وأمريكا اللاتينية، القدرة على الحصول على ائتمان رسمي. وقد تلقى 5 في المائة فقط من المقترضين ما يصل إلى 80 في المائة من هذا الائتمان. وبدلاً من تضييق نواحي عدم المساواة في الدخل، فإن برامج أسعار الفائدة المنخفضة غالباً ما أسفرت عن زيادتها.<sup>13</sup>

ثانياً، غالباً ما ينظر المقترضون إلى الأموال الحكومية سهلة المنال باعتبارها منحا أو هدايا ومن المرجح أن يقل ميلهم إلى تسديد القروض من البرامج المدعمة. ويصدق ذلك بصفة خاصة في البلدان التي لها تاريخ من برامج الإعفاء للإقراض الزراعي أو غيره.<sup>14</sup>

في عديد من البلدان، يرجح أن ينخرط مقرضو الأموال غير الرسميين في إقراض جائر، يعرّف بأنه نمط من السلوك يستغل فيه مقرض عديم الضمير المقترضين أو يخدعهم بحيث يتحملون التزامات ديون قد لا يتمكنون من تليتها ويستخدم أساليب جائرة لتحصيل أقساط الدين. ويمكن أن تشمل تكلفة الإقراض الجائر خسارة ضمانات قيمة، وحويل الثروة إلى المقرضين (خاصة مع مرور الوقت)، وأو عقوبات اجتماعية ونفسية.<sup>11</sup>

### ماذا عن خطط الإقراض بمعدلات فائدة مدعمة؟

لكي تعوض الحكومات إجهاد الجهات الإقراض التجارية عن دخول شرائح معينة من السوق، مثل الأسواق الريفية أو الزراعية، فقد أسست برامج ومؤسسات متخصصة للائتمان الريفي. وغالباً تبقى تلك البرامج أسعار الفائدة في مستويات منخفضة بصورة مصطنعة. مما يحدث نفس التأثير الذي يحدثه سقف سعر الفائدة. ولسوء الحظ، فإن خطط الإقراض المدعمة من الحكومات والجهات المانحة، التي تقدم قروضا للفقراء بأسعار فائدة منخفضة بصورة لا تحق الاستدامة، كانت غير ناجحة بصورة عامة في تقديم خدمات مالية على المدى الطويل للمجموعات التي تستهدفها.

ومنذ سبعينيات القرن العشرين، أظهر قدر متنام من الأدبيات أن

أسعار الفائدة المدعمة تضر بتقديم الخدمات المالية للفقراء.<sup>12</sup>

## الإطار رقم 2- حالة برنامج التنمية الريفية المتكاملة في الهند (IRDP)

في الثمانينات من القرن العشرين. أدخلت الحكومة الهندية مجموعة متنوعة من برامج الإقراض المدعومة الموجهة لأهداف معينة. ومنها برنامج التنمية الريفية المتكاملة في الهند (IRDP). وقد عانى البرنامج من كل من المشكلات التقليدية الثلاث التي تؤثر على خطط الإقراض المدعومة: تحويل الأموال إلى الأكثر يساراً، وانخفاض معدلات التسديد، والاعتماد على دعم ملحوظ. وتراوحت نسبة استعادة الديون في برنامج التنمية الريفية المتكاملة في الهند (IRDP) بين 10 و 55 في المائة. وأوضحت دراسة أجريت سنة 1993 على التمويل الريفي شيوع انتشار تحويل الائتمان وانخفاض مستوى الوعي بشروط التسديد. وفي المقابل، فإن مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة في الهند (Share و BASIX) تتمتع بمعدلات تسديد تقرب من 100 في المائة. وأظهرت نفس الدراسة أن التكاليف الإجمالية على العملاء في برنامج التنمية الريفية المتكاملة في الهند (IRDP) كانت بين 26-38 في المائة حينما تؤخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة (شاملاً الرشاوى). وأظهرت دراسات أخرى أن برنامج التنمية الريفية المتكاملة في الهند (IRDP) مال إلى تفضيل الفئات الأكثر يساراً من سكان الريف. بدلاً من المجموعات الأكثر فقراً.

المصدر: Mahajan and Ramola, "Financial Services for the Rural Poor"; World Bank, "Microfinance in India"; and 2002 data from the MIX Market, [www.mixmarket.org](http://www.mixmarket.org)

كما أن المؤسسات التي تساندها الحكومة تفتقر إلى الجوافز لرصد تلك القروض بصورة فعالة، حيث إن النجاح يقاس بحجم الإقراض أكثر مما يقاس بالأداء المالي. وقد لوحظ أن نسب التخلف عن التسديد تصل إلى 50 في المائة أو أعلى من ذلك في برامج الائتمان الريفي المدعومة في أنحاء العالم، وتشمل أمثلة ذلك الهند (50 في المائة) وبنغلاديش (71 في المائة) وماليزيا ونيبال (40 في المائة).<sup>15</sup>

ثالثاً، تعني أسعار الفائدة المنخفضة المفروضة في البرامج الحكومية أن مؤسسات الإقراض لن تتمكن أبداً من تغطية تكاليفها وبذلك تحتاج إلى دعم من الحكومة أو الجهات المانحة، وهي ممارسة لها مدلولات ملحوظة على المالية العامة، على سبيل المثال، فإن بنك التضامن التونسي هو عبارة عن نظام مدعم، حيث يتقاضى سعر فائدة سنوي لا يزيد على 5 في المائة في السنة، وهو غير كاف لتغطية التكاليف.<sup>16</sup> وبالتالي يحتاج البنك إلى دعم حكومي متواصل لكي يستمر.

### أثر سقوف أسعار الفائدة على العملاء الفقراء

إن سقوف أسعار الفائدة التي خُدد بشكل منخفض أكثر من اللازم بحيث لا تلائم التمويل الأصغر المستخدمة تؤدي إلى عرقلة قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية، ولا تأخذ الجهات الحكومية التي تضع سقوف أسعار الفائدة (وكذلك الجمهور العام) في الاعتبار هيكل تكلفة التمويل الأصغر ضمن حساباتها.

ولكن النقطة المرجعية هي دائماً تقريباً قطاع البنوك التجارية الأقل تكلفة، التي تقدم قروضا أكبر حجماً من قطاع التمويل الأصغر. تعني عملية اتخاذ القرار تلك أن الحكومات في كثير من الأحوال جُدد من الصعب سياسياً أن تضع سقوف أسعار فائدة مرتفعة بقدر كافٍ ليزدهر التمويل الأصغر. وبينما سيستفيد العملاء الذين يتمكنون من الحصول على قروض تخضع لسقوف أسعار الفائدة من أسعار فائدة منخفضة، فإن عدداً أكبر كثيراً من المقترضين المحتملين سيتأثرون سلباً.

ويبحث هذا القسم تأثيرين رئيسيين لسقوف أسعار الفائدة على الفقراء أحدهما هو محدودية القدرة على الحصول على الائتمان، إما بسبب انكماش السوق أو غياب جهات إقراض التمويل الأصغر؛ والثاني هو انخفاض الشفافية بشأن التكلفة الإجمالية للقروض.

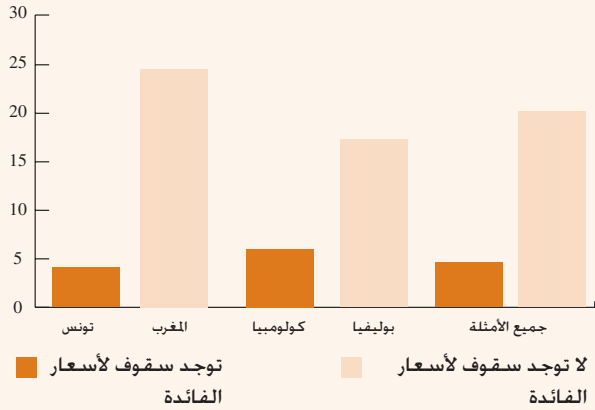
### محدودية القدرة على الحصول على الائتمان

حينما تواجه مؤسسات التمويل الأصغر بسقف أسعار الفائدة، فإنها غالباً ما تنسحب من السوق، وأو تنمو بصورة أبطأ وأو تخفض عملها في المناطق الريفية أو غيرها من قطاعات الأسواق الأكثر تكلفة لأنها لا تستطيع تغطية تكاليفها التشغيلية. وبالمثل، لا تشجع سقوف أسعار الفائدة البنوك التجارية على التوسع إلى الأسواق الريفية أو أسواق الائتمان الأصغر ذات التكلفة الأعلى.

وقد شوهدت دلائل على انكماش السوق في نيكاراغوا بعد أن أدخل البرلمان الوطني سقفاً لأسعار الفائدة لأنواع معينة من الجهات المقرضة، تشمل مؤسسات التمويل الأصغر من المنظمات غير الحكومية. في عام 2001، وانخفض النمو السنوي لحافطة مؤسسات التمويل الأصغر هذه من 30 في المائة إلى أقل من 2 في المائة. كما أدى فرض سقوف أسعار الفائدة إلى قيام عديد من مؤسسات التمويل الأصغر بترك المناطق الريفية، حيث تكون المخاطر والتكاليف التشغيلية أكثر ارتفاعاً.<sup>17</sup>

وفي غرب أفريقيا، يفرض البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) في الوقت الحاضر سقفاً لأسعار الفائدة قدره 27 في المائة للجهات المقرضة من غير البنوك. وينطبق هذا السقف على مؤسسات التمويل الأصغر في معظم البلدان. ونتيجة لذلك، وردت تقارير تفيد بأن عديداً من مؤسسات التمويل الأصغر الكبرى تنسحب من المجتمعات المحلية الأفقر والنائية أكثر من غيرها، وتركز بدلاً من ذلك على المناطق الحضرية، التي تكلف خدماتها أقل. كما أن مؤسسات التمويل الأصغر في غرب أفريقيا تزيد متوسط حجم قروضها - حيث تغطي على ما يبدو عملاء أقل فقراً - وذلك في محاولة منها لتحسين الكفاءة والعائد.

### الشكل رقم 1- النفاذ في سوق التمويل الأصغر في بلدان توجد بها



ملاحظة: عدد المقترضين في إطار التمويل الأصغر كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم.

المصادر: الحسابات الخاصة بحوالي 23 بلدا بها سقف لأسعار الفائدة و 7 بلدان ليست بها سقف. وذلك وفقاً لكل من تقرير "المؤسسات المالية ذات الأهداف المزدوجة" كريستن وآخرون (Christen et al, Financial Institutions with a "Double Bottom") و"مؤشرات التنمية العالمية، لسنة 2003، الصادرة عن البنك الدولي.

ويجب أن نلاحظ أن المشكلات الهيكلية المتعلقة بتدخل الدولة واسع النطاق في النظم المالية، وليس مجرد سقف أسعار الفائدة، له أثر ملحوظ على التمويل الأصغر في بلدان عديدة، من بينها تونس.

### قدر أقل من الشفافية

حاولت مؤسسات التمويل الأصغر التي تأثرت بسقف أسعار الفائدة أن تغطي تكاليفها بفرض رسوم ومصاريف جديدة.

\* يستخدم التحليل الوارد في هذه الدراسة مؤشراً بديلاً للنفاذ إلى السوق بين السكان الفقراء نسبة عدد قروض الائتمان الأصغر إلى عدد الأشخاص الذين يقدر أنهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. مصدر هذا العدد لقروض الائتمان الأصغر هو تقرير "المؤسسات المالية ذات الأهداف المزدوجة" (Christen, Rosenberg and Jayadeva) الذي يناقش مسحا أجرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء للانتشار العالمي للمؤسسات المالية "البديلة". وتشمل البنوك الزراعية وبنوك التنمية وبنوك المكاتب البريدية المملوكة للدولة؛ ومؤسسات الادخار والقروض المملوكة لأعضائها؛ وبنوك الادخار الأخرى؛ والبنوك المحلية والريفية ذات رأس المال المنخفض؛ ومؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة؛ وبرامج ذات أنواع مختلفة (منظمات غير حكومية، ومؤسسات مالية غير مصرفية، وبنوك تجارية). وتستخدم حسابات تلك الدراسة بيانات تم جمعها عن العدد الإجمالي لحسابات القروض لكل بلد. وقد سُدرت طرق جمع البيانات وقيود مجموعة البيانات تلك بالتفصيل في هذه الدراسة (صفحة 3-4). وقد أخذت تقديرات عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم المستخدمة في هذه الدراسة من مؤشرات التنمية العالمية، لسنة 2003، الصادرة عن البنك الدولي.

ولكن تلك الإجراءات لم تخرز نجاحاً. فمن بين 24 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر المسجلة في مالي، توجد 22 مؤسسة غير مستدامة مالياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار الفائدة التي يجب عليها تقاضيها. 18 وتواجه بنوك البلاد، مع بنوك بقية المنطقة، سقفاً أقل انخفاضاً من ذلك: وهو 18 في المائة

وأكدت أبحاث حديثة أجرتها مؤسسة (ACCIÓN) الدولية أن سقف أسعار الفائدة في كولومبيا قد أدت إلى تقليل تنمية التمويل الأصغر التجاري في ذلك البلد، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم تشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر على التحول إلى وسطاء ماليين مرخصين.<sup>19</sup> وفي كينيا، سبب خطر قانون جديد مقترح لسقف أسعار الفائدة قيام البنك التعاوني الكيني بوقف خططه لإجراء توسع كبير في سوق التمويل الأصغر.<sup>20</sup>

ومن العسير إثبات الحجج بشأن ما كانت الأسواق ستبدو عليه بدون سقف أسعار الفائدة، ومع ذلك، فإن مقارنة معدلات النفاذ إلى الأسواق بين 23 بلداً مع سقف أسعار الفائدة و 7 بلدان بدون تلك السقف تشير إلى معدلات نفاذ أعلى في تلك البلدان الأخيرة. 21 وفي المتوسط، كان للبلدان الأولى معدل نفاذ للأسواق نسبته 4.6 في المائة، بينما كانت البلدان التي ليست بها سقف لأسعار الفائدة أو سقف ذات أثر قليل على الائتمان الأصغر، تتمتع بمعدلات نفاذ نسبتها 20.2 في المائة، وهي أعلى من نظيرتها بأربع مرات (انظر الشكل رقم 1). كما يوضح الشكل رقم 1 أرقام النفاذ إلى الأسواق لأربعة من البلدان التي لها خصائص متماثلة، وهي مقارنة تلقي مزيداً من الضوء على التأثيرات المحتملة لسقف أسعار الفائدة.

ومن الواضح أن المغرب وبوليفيا بهما معدلات نفاذ للأسواق أعلى بصورة ملحوظة من نظيرتهما، وأحد العوامل (من بين عوامل أخرى) التي تميز تلك البلدان الأربعة هو سقف أسعار الفائدة المقيّد. سواء كان ذلك بالقانون أو بالأمر الواقع، الذي يوجد في بلدان بها معدلات نفاذ منخفضة.

وبتعديل أحد تلك المتغيرات فقط. يتغير سعر الفائدة الفعلي على أحد أدوات القروض. ما يخلق مجموعة متنوعة كبيرة من أسعار الفائدة تبعاً لأدوات القرض. وهذا يجعل من الصعب أن نقارن بين الأدوات الائتمانية باستخدام السعر وحده. كما أن من الأكثر صعوبة أن نضمن الشفافية. بغض النظر عن وجود سقف لأسعار الفائدة أو عدم وجودها. واستجابة لسقف سعر الفائدة. فقد أضافت مؤسسات التمويل الأصغر في نيكاراغوا مجموعة من الرسوم والمصاريف لتغطي تكاليفها. على سبيل المثال. فقد أضاف برنامج التمويل الأصغر (FDL) رسوماً إدارية سببت ارتباكاً لعملائه.<sup>22</sup> وفي جمهورية جنوب أفريقيا. كلفت وزارة التجارة والصناعة مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC). وهو الهيئة المسؤولة عن تنظيم التمويل الأصغر في البلاد. بتنسيق استعراض لجميع قوانين ائتمانات المستهلكين في البلاد في عام 2003. وخلص مجلس مراجعة قوانين الائتمان إلى أن بعض المؤسسات تحاول على السقف بإدخال تأمين حياة على الائتمان ومصاريف أخرى. ما قلل الشفافية بشأن التكلفة الإجمالية للائتمان.<sup>23</sup> وبالمثل. لا يتضمن القانون الأرميني صيغاً لكيفية حساب سعر الفائدة كما لا يوضح ما إذا كانت الرسوم والمصروفات الأخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار في سعر الفائدة لأغراض تحديد الالتزام بسقف سعر الفائدة. ونتيجة لذلك. فرضت كل من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر رسوماً ومصاريف متعددة.<sup>24</sup>

ولا يفهم العملاء دائماً بوضوح أن تلك الرسوم هي جزء من تكلفة القرض. وحتى حين يكون التنفيذ ضعيفاً. أو حينما يوجد سقف لسعر الفائدة كأمر واقع بسبب الإقراض المدعم. فغالباً ما تحاول المؤسسات المالية أن تعطي انطباعاً بالالتزام وذلك عن طريق تقاضي سعر فائدة يتمشى مع السقف. ثم تضيف إليه رسوماً وعمولات. ويؤدي غياب الشفافية هذا الفقراء. وذلك بتقليل قدرتهم على المقارنة لاختيار القروض.

وأحياناً تفضي القوانين ذاتها بصورة غير مقصودة إلى غياب الشفافية. حيث أن تعريف سعر الفائدة ليس واضحاً دائماً. وخصوصاً في حالة قوانين المرباة. (انظر الجدول رقم 2 للاطلاع على تعريفات لبعض المفاهيم التي يشيع سوء فهمها فيما يتعلق بأسعار الفائدة) ويمكن أن تكون القوانين غامضة بشأن ما إذا كانت الرسوم والعمولات الإضافية التي تضاف إلى أدوات القروض داخلية ضمن حساب سعر فائدة القرض أم لا. ويصدق ذلك. على سبيل المثال. على أرمينيا ونيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك. فغالباً ما لا تتضمن قوانين المرباة مجموع تكاليف القرض. سواء كان ذلك عن قصد أو إهمال.

وحتى في الحالات التي توجد فيها قواعد واضحة لحساب أسعار الفائدة. وحيثما يكون مجموع تكلفة القروض وارداً ضمنها. فإن السلطات قد تجد أن من الصعب تصميم سقف لأسعار الفائدة لأسباب أخرى. وهي تختلف اختلافاً واسعاً من حيث المدة (شهر واحد. 4 أشهر. 6 أشهر. 12 شهراً) وهيكل التسديد (يوميًا. أسبوعيًا. شهريًا. وما إلى ذلك).

## الجدول رقم 2 - أسعار الفائدة: مفاهيم أساسية وتعريفات

سعر الفائدة الاسمي	السعر الاسمي هو السعر المذكور الذي يدفع على أحد عقود القروض. ويذكر في المعتاد كنسبة مئوية شهرية أو سنوية. وهو لا يأخذ في الاعتبار الرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى المتعلقة بالقرض.
سعر الفائدة الفعلي	ويحول السعر الفعلي جميع التكاليف المالية (مثل الفائدة والرسوم والعمولات) إلى حساب للفائدة برصيد متناقص طوال فترة التسديد. ويمثل السعر الفعلي التكلفة المالية على المقترض إذا لم يُطلب منه مدخرات إجبارية. وهو يشمل جميع المصاريف المالية كنسبة من مبلغ القرض المستخدم خلال كل فترة من فترات التسديد.
معدل النسبة المئوية السنوية	النسبة المئوية السنوية هي سعر الفائدة الفعلي لكل معدل فترة تسديد. مضروباً في عدد فترات التسديد في السنة.
سعر الفائدة الحقيقي	يعدل سعر الفائدة الحقيقي سعر الفائدة ليعكس نسبة التضخم. ويعني وجود سعر حقيقي سلبي أن سعر الفائدة الذي يجري تقاضيه يقع دون معدل التضخم. وغالباً تستخدم عبارة "أسعار فائدة إيجابية" لتعني أن السعر محدد فوق نسبة التضخم.

## سقوف أسعار الفائدة في البلدان النامية والانتقالية

المهيمنة (PKSF) إلى فرض أسعار أقل للإقراض على مؤسسات التمويل الأصغر التي تقتصر منها.

ويمكن أن ينتج عن غير قصد عن ازدياد شعبية قوانين التمويل الأصغر المتخصصة في بعض البلدان سقوف لأسعار الفائدة في المستقبل. ففي المغرب على سبيل المثال، يخول قانون صدر سنة 1999 بشأن مؤسسات الإقراض الأصغر وزارة المالية الحق في تحديد حد أقصى اسمي لأسعار الفائدة - وهو حق لم تمارسه الوزارة بعد. وفي بلدان أخرى، يبدو أو مسألة أسعار الفائدة قد أخذت تعاود الظهور في الحوارات السياسية، ففي كينيا على سبيل المثال، سيطبق مشروع قانون دوندي سقوف أسعار الفائدة بشكل عام على أنواع عديدة من الجهات المقرضة.<sup>25</sup> ضوابط لأسعار الفائدة، ومعدلات مراباة، وسقوف أمر واقع (انظر الإطار رقم 3)، كما يوضح الجدول رقم 3. حددت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حوالي 40 بلدا بها نوع ما من سقوف أسعار الفائدة في عام 2004. وكان في 11 منها ضوابط على أسعار الفائدة، وهي: الجزائر والبهاما والصين وليبيا والمغرب وميانمار وباراغواي وسوريا وتونس والاتحاد دول وسط أفريقيا (UEAC) والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA). وترتبط تلك السقوف بصفة عامة مع ضوابط شاملة تفرضها الدولة على النظام المالي بأكمله ويتم إنفاذها جيدا في المعتاد. ويوجد في عدة بلدان نوع ما من قوانين المراباة. تشمل البلدان التي يغطيها الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA) والاتحاد دول وسط أفريقيا<sup>26</sup> (UEAC).

حررت كثير من البلدان النامية أسعار الفائدة خلال الثمانينيات من القرن العشرين في سياق إصلاح القطاع المالي. ومع ذلك، فقد احتفظ عدد من البلدان بنوع من سقف سعر الفائدة، بينما أدخلت بلدان أخرى منذ ذلك الوقت سقوفاً في محاولة لحماية المستهلكين من ممارسات الإقراض الجائرة والمجردة من الضمير. وعلى وجه العموم، فإن معظم سقوف أسعار الفائدة الموجودة حالياً ليست موجهة بالتحديد نحو التمويل الأصغر، مع أنها يمكن أن يكون لها أثر ملحوظ على ذلك هذا القطاع إذا حددت بأدنى من الأسعار التي تغطي التكاليف التشغيلية (التي تعرف أيضاً بالأسعار المستدامة)

وفي بعض البلدان، فإن نشوء مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية التي تتقاضى أسعار فائدة أعلى من البنوك التجارية والحكومية قد دفع الحكومات إلى فرض سقوف أسعار الفائدة أو التفكير في فرضها. والتطورات الحديثة في بوليفيا وبنغلاديش بصفة خاصة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. إذ إن هذين البلدين الرائدتين في التمويل الأصغر قد وصلتا إلى مستويات مرتفعة من النفاذ إلى السوق في ظل أنظمة محررة لأسعار الفائدة. وقد فرض مرسوم رئاسي صدر في يناير/كانون الثاني 2004 في بوليفيا سقوفاً لأسعار الفائدة على القروض الصغيرة. وفي بنغلاديش، دفعت الحوارات السياسية الحديثة وكالة التمويل الكبرى

### الإطار رقم 3 - تصنيف أنواع سقوف أسعار الفائدة

**ضوابط أسعار الفائدة البنكية.** تقن تلك الضوابط بصفة عامة في قوانين الأعمال المصرفية والبنك المركزي، مما يمنح البنك المركزي للبلد المعني سلطة قانونية لتحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الإقراض (وأحياناً الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع) في المؤسسات المالية التي تحت رقابتها. ونتيجة لتحرير القطاع المالي، جرى الاستغناء عن هذه الأنواع من الضوابط في السياسة النقدية، ولكنها ما زالت قيد التطبيق في عدد قليل من البلدان.

**حدود المراباة.** قوانين المراباة هي في المعتاد جزء من القانون المدني (أو ما يناظره في النظم القانونية القائمة على القانون العام) وهي تفوض إحدى الهيئات الحكومية، وهي البنك المركزي في المعتاد، في تحديد حد لما يمكن أن تتقاضاه الجهات الخاصة المقرضة. وفي بعض الأحوال، لا تخضع المؤسسات المالية التي تخضع لقانون البنوك ويشرف عليها البنك المركزي لحد المراباة، الذي يستهدف بصفة أساسية الإقراض للقطاع الخاص والمستهلكين. وغالباً ما تتأثر مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية بتلك القوانين.

**سقوف أمر واقع.** في بعض البلدان، لا تقن سقوف أسعار الفائدة الرسمية ضمن القانون، ولكن الضغط السياسي وأو الحاجة إلى التنافس مع برامج الإقراض الحكومية الضخمة المدعومة تبقى أسعار الفائدة أدنى من مستوى معين. وتوجد في بعض البلدان كل من ضوابط بنكية لأسعار الفائدة (أو حدود مراباة) وبرامج إقراض حكومية ضخمة مدعومة.



ويعتمد أثر سقوف أسعار الفائدة. خصوصا قوانين المراهبة. على عاملين أساسيين: أولهما هو مستوى سقف أسعار الفائدة ذاته. فالسقوف المنخفضة يفترض أن لها أثرا عاليا على التمويل الأصغر لأنها منخفضة جدا لدرجة أنها لا تسمح باستعادة التكلفة.

في بعض الحالات (مثل كولومبيا وأرمينيا) يعتبر حد المراهبة مرتفعا بما فيه الكفاية بحيث لا يؤثر على العمليات التقليدية للبنوك وبعض عمليات التمويل الأصغر في المدن. ولكن تلك الحدود يمكن أن تؤثر على عمليات التمويل الأصغر للمؤسسات المالية الخاضعة للقانون. وخصوصا في المناطق النائية والريفية.<sup>27</sup>

والعامل الثاني هو مستوى إنفاذ ذلك السقف. يتفاوت مستوى الإنفاذ تبعا للظروف المحلية. شاملاً وضوح القانون أو اللوائح والحوافز والقدرة المؤسسية للهيئة المكلفة بالإنفاذ. ففي كولومبيا وبعض بلدان غرب أفريقيا مثل مالي. تفيد التقارير بصراحة تطبيق سقوف أسعار الفائدة.<sup>28</sup>

ومع ذلك، فإن سقوف أسعار الفائدة غالبا ما يصعب تطبيقها. خصوصا حينما يتعلق الأمر بالتمويل الأصغر. وغالبا ما تكون القوانين التي تقررهما. خصوصا قوانين المراهبة. من اقتراح السياسيين وليس الهيئات أو المجموعات الأخرى التي لها خبرة في التمويل. وليست المسؤولية عن التنفيذ واضحة دائما. أو توكل إلى جهات ليست لها خبرة فنية. وحيث إن القوانين تنطبق غالبا على أعداد ضخمة من المؤسسات غير البنكية أو حتى الأفراد. فإن تلك السلطات ببساطة ليست لديها قدرات التنفيذ المطلوبة - كما هو الحال في أرمينيا وجنوب أفريقيا وبلدان عديدة في أمريكا اللاتينية.

وفي البلدان التي بها سقوف لأسعار الفائدة كأمر واقع. تعرض البنوك الكبيرة المملوكة للدولة مقادير كبيرة من القروض بأسعار مدعومة. مما تنجم عنه خسائر سنوية شديدة يجب أن تحولها الخزانة العامة باستمرار

### الجدول رقم 3 - سقوف معدلات الفائدة في بلدان نامية وانتقالية - سنة 2004

ضوابط سعر الفائدة	حدود المراهبة	ضوابط أمر واقع
الجزائر	أرمينيا	البرازيل
جزر البهاما	بوليفيا <sup>د</sup>	الصين
الصين	البرازيل <sup>أ</sup>	إثيوبيا
ليبيا	تشيلي	الهند
المغرب <sup>أ</sup>	كولومبيا <sup>ب</sup>	لاوس
ميانمار	إكادور <sup>ب</sup>	باكستان
باراغواي	غواتيمالا	فيليبينام
سوريا	هندوراس <sup>أ</sup>	
تونس <sup>أ</sup>	الولايات الهندية	
UEAC <sup>ب</sup>	نيكاراغوا <sup>ج</sup>	
UMOA <sup>أ</sup>	جنوب أفريقيا	
	أوروغواي	
	فنزويلا <sup>ج</sup>	

#### ملاحظات:

- أ: يوجد تنظيم منفصل بشأن سقوف أسعار الفائدة لقطاع التمويل الأصغر.  
 ب: الجهات المقرضة للتمويل الأصغر مستثناة من سقوف أسعار الفائدة. أو مصرح لها بتفاضي رسوم إضافية.  
 ج: تنطبق سقوف أسعار الفائدة فقط على المؤسسات والأفراد الذين لا تنظم عملهم سلطات مصرفية (ويشمل ذلك المنظمات غير الحكومية).  
 د: أدخل في بنابر/كانون الثاني سنة 2004 في قطاعات السوق النائية أو الأكثر تكلفة.

### الإطار رقم 4 - التحديات التي تواجه تنفيذ سقوف أسعار الفائدة في بنين

في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA). كانت وزارة المالية في بنين (ويصدق ذلك على معظم البلدان المشاركة في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا) غير قادرة على الإشراف بصورة فعالة على جميع مؤسسات التمويل الأصغر المرخصة والمسجلة في البلاد بسبب الافتقار إلى القدرات البشرية والفنية. ومنذ إنشاء الوحدة الخاصة للتمويل الأصغر في وزارة المالية في بنين. لم يتم إجراء تفتيشات ميدانية إلا على 14 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر فقط. وبموجب هذا القانون. يجب أن تقدم جميع مؤسسات التمويل الأصغر تقاريرها المالية السنوية. ولكن لم يتم رفع إلا 35 تقريرا في عام 2000. وهذا يمثل نسبة التزام تبلغ حوالي 41 في المائة. ولم توقع أية عقوبات على مؤسسات التمويل الأصغر المرخصة غير المتزامنة. ولوضع عبء الإشراف في منظوره الملائم. فإن اللجنة المصرفية الإقليمية لمنطقة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA) بأكملها تشرف على ما مجموعه 59 بنكا تجاريا. بينما ترصد وحدة التمويل الأصغر في بنين 83 من مؤسسات التمويل الأصغر المرخصة.

المصدر: Ouattara, Microfinance Regulation in Benin

## الإطار رقم 5 - البرازيل حالة سقوف أسعار الفائدة كأمر واقع

تعهد "برنامج الائتمان الشعبي" في البرازيل، الذي بدأ تنفيذه في يوليو/تموز سنة 2003 برأس مال قدره بليون ريال برازيلي (1.7 بليون دولار أمريكي) من التمويل بتكلفة منخفضة لمنظمات تعمل في مجال التمويل الأصغر. ولا يمكن إلا للبنوك الفيدرالية الحصول على تلك الأموال مباشرة، ويجب على جميع المؤسسات الأخرى أن تقترض الأموال من بنك التنمية البرازيلي (BNDES)، ويوجب بنك التنمية البرازيلي (BNDES) على مؤسسات التمويل الأصغر أن تعيد إقراض تلك الأموال بحد أقصى قدره 2 في المائة في الشهر. وترى مؤسسات التمويل الأصغر البرازيلية أن انخفاض سعر الفائدة هذا لا يسمح لها بتغطية تكاليفها. وقد تسبب المأزق الذي حدث بين بنك التنمية البرازيلي (BNDES) ومؤسسات التمويل الأصغر في جميد نشاط التمويل الأصغر في البرازيل عند مستويات سنة 2002. ولم يبق بنك التنمية البرازيلي (BNDES) بصرف أي من تلك الأموال حتى الآن. وقال هوسيه كايانو لافورتا الفيز رئيس أيكريد (ABCred) وهي جمعية لمنظمات التمويل الأصغر البرازيلية، وبفضل ضغط من أيكريد (ABCred) وكبريات مؤسسات التمويل الأصغر. تعيد الحكومة النظر في سقف أسعار الفائدة للمشروع.

المصادر: Bueno and Carvalho, *Governo vai reativar*; Neumann and Carvalho, *Microcredito busca novos caminhos*.

ليست مستدامة ماليا ومن غير المرجح أن تحقق نموا وانتشارا واسعا بدون دعم متواصل.<sup>30</sup> وفي باكستان، تعاني أسعار الفائدة من الانخفاض بالمثل. سواء بصفة غير رسمية أو من خلال دعم برامج الإقراض الحكومية. ففي مجال السياسة الزراعية التي أعلنتها الحكومة في يونيو/حزيران سنة 2004، خضعت أسعار الفائدة للإقراض الزراعي في بنك زراعي ترقياتي ليميتد (ZTBL)، وهو بنك التنمية الزراعية الباكستاني (سابقا) لحد أقصى قدره 9.5 في المائة على أساس سنوي كما أعلنت امتيازات أخرى للمقترضين المتأخرين في تسديد قروض بنك زراعي ترقياتي ليميتد (ZTBL).<sup>31</sup>

### مدلولات السياسات واختياراتها

لا تخمي سقوف أسعار الفائدة بالضرورة العملاء الفقراء بل إنها يمكن في الواقع أن تضرهم بتخفيض قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية. وحتى إذا أمكن أن تخفض السقوف أسعار الفائدة للائتمان الأصغر، فإن من الصعب تنفيذها بطريقة سليمة. ولكن تلك الحقائق لا تقلل الحاجة الملحة لتخفيض تكلفة الائتمان الأصغر وتطوير إجراءات مبتكرة وخلافة للانتشار إلى العملاء الأكثر فقرا والأبعد موقعا بطريقة مستدامة.

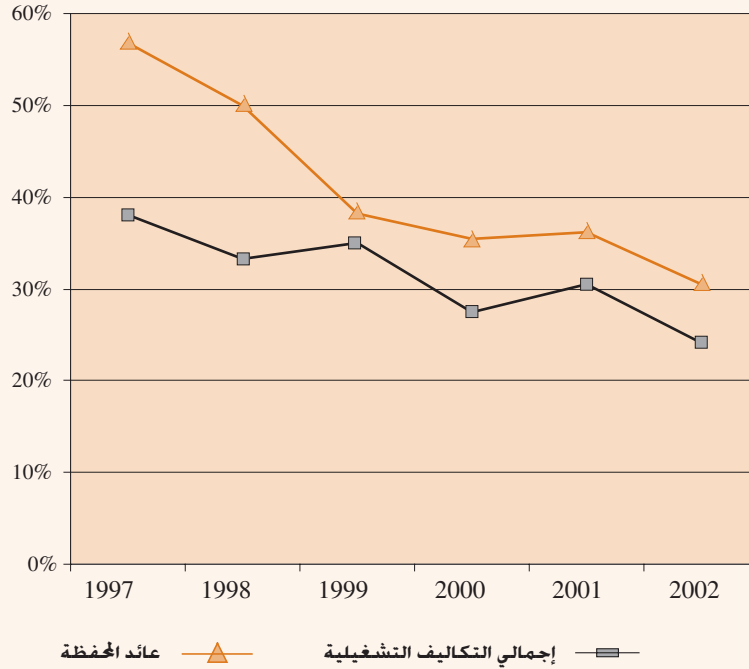
وفي الوقت ذاته، فإن الإقراض الجائر وإساءة استغلال المستهلكين هي نواحي قلق مشروعة فيما يتعلق بالسياسات، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، ماذا ينبغي على الحكومات فعله؟ يوضح هذا القسم الخطوط العريضة للتوصيات للتعامل مع مسائل التكلفة وحماية المستهلكين. وهو يرى أن أهم دور للحكومات هو توسيع نطاق انتشار القطاع المالي عن طريق تشجيع الابتكار والمنافسة والشفافية. من خلال أطر قانونية وتنظيمية ملائمة وسياسات لحماية المستهلكين.

ويمكن أن نرى أمثلة لهذه الممارسة فيما يطلق عليه أحيانا "الإقراض لأغراض السياسات" في الصين ولاوس وفيتنام. ويتمثل تأثير تلك البرامج في أنها جعلت من المستحيل للجهات الأخرى العاملة في ذلك المجال أن تنافس إذا تناقضت أسعار فائدة مستدامة.

وورد في تقارير البنك الآسيوي للتنمية أن تاريخا طويلا من برامج الإقراض التي تدعمها الحكومة في فيتنام قد أدى إلى أن يتوقع المقترضون قروضا مدعمة إلى الأبد. ورغم أن سقوف أسعار الفائدة رفعت رسميا في يونيو/حزيران سنة 2002، فإن البنوك المملوكة للدولة (التي تمثل 70 في المائة من مجموع أصول الجهاز المصرفي الفيتنامي) ما زالت فعليا تتبع توجيهات من البنك المركزي أو وزارات أخرى. وما زال البنك الفيتنامي للسياسة الاجتماعية (الذي يضع حدا أعلى لأسعار الإقراض قدره 6 في المائة في السنة) والبنك الفيتنامي للزراعة والتنمية الريفية يزاخم المنافسين. ما يحبط تعميق القطاع المالي.<sup>29</sup>

وفي بلدان أخرى، مثل إثيوبيا وغانا، توجد ضغوط سياسية ملحوظة لإبقاء أسعار الفائدة منخفضة بصورة مصطنعة، حتى بدون وجود سقف رسمي. وفي عام 1998، أزال البنك الوطني الإثيوبي جميع سقوف أسعار الفائدة في القطاع المالي. ولكن أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر اختارت الحفاظ على أسعار فائدة أكثر انخفاضا. وذلك أساسا بسبب ضغوط سياسية. ومؤسسات التمويل الأصغر في إثيوبيا ملك للحكومات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والأفراد. وهذا القطاع شديد التركيز إذ إن به اثنتان من المؤسسات الضخمة للتمويل الأصغر بهما 90 في المائة من المدخرات. وما يقرب من 76 في المائة من حافظة الائتمان الأصغر القائمة. و 83 في المائة من عملاء التمويل الأصغر. ونتيجة لذلك، فإن كثيرا من مؤسسات التمويل الأصغر الإثيوبية

الشكل رقم 2 - عوائد الحوافظ المتناقصة في أربعة بلدان، 1997-2002 (نسب مئوية)



المصدر: 2004 . MIX . بحث غير منشور.

ملاحظات: يستخدم الشكل مجموع متوسط غير مرجح بالنسبة لبوليفيا والبوسنة وكمبوديا ونيكاراغوا. مجموع نفقات التشغيل يشمل جميع النفقات الإدارية وأسعار الفائدة.

### المنافسة وتحسين الكفاءة: إجحاح الأسواق

إن أقوى آلية لتخفيض أسعار الفائدة في التمويل الأصغر هي المنافسة. فقد تحسنت الكفاءة وانخفضت أسعار الفائدة للائتمان الأصغر في العديد من الأسواق المتسمة بالمنافسة. كما هو مبين بالشكل رقم 2، على سبيل المثال، انخفض عائد حافظة التمويل الأصغر من متوسط قدره 57 في المائة في عام 1997 إلى 31 في المائة في عام 2002 في أربعة أسواق تنافسية لم تتأثر بالحدود القصوى لأسعار الفائدة: بوليفيا والبوسنة وكمبوديا ونيكاراغوا. وقد تحسنت الكفاءة التشغيلية (مجموع التكاليف الإدارية أو غير المالية كنسبة من متوسط حافظة القروض) حيث انخفضت على مدار نفس الفترة من 38 إلى 24 في المائة. وقد حقق هذا الاتجاه الهابط بصورة أساسية بفضل تحسينات الكفاءة التي حفزتها المنافسة.<sup>32</sup>

وفي بوليفيا، تقاضى بانكو سول الرائد في السوق مزيجاً من أسعار الفائدة والرسوم يعادل 65 في المائة كسعر سنوي حين بدأ العمل كبنك في عام 1992. واليوم، يعمل بانكو سول في بيئة شديدة المنافسة، وقد خفض من نفقاته، ويتقاضى سعر فائدة سنوي قدره 22 في المائة.<sup>33</sup> وفي كمبوديا، وهي سوق جديد نسبياً للتمويل الأصغر ولكنه يتسم بالمنافسة، انخفضت أسعار الفائدة من حوالي 5 في المائة إلى 3.5 في المائة في الشهر على مدار السنوات القليلة الماضية. وفي بعض الأقاليم التي تنشط فيها مؤسسات التمويل الأصغر بصفة خاصة، خفض مقرضو الأموال غير الرسميين أسعارهم لتناظر أسعار مؤسسات التمويل الأصغر.<sup>34</sup> وقد أكدت صناعة التمويل الأصغر أسعار الفائدة السوقية كوسيلة لتحسين الاستدامة. وقد أولي قدر أقل من الاهتمام لتحفيز المنافسة وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على الاستجابة للمنافسة (مثلاً، عن طريق تحسينات الكفاءة وتخفيض أسعار الفائدة).

وهذه القوانين موجودة بالفعل ضمن الصناعة المالية في البلدان المتقدمة. مثل الولايات المتحدة وكندا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أن جمهورية جنوب أفريقيا وبعض بلدان أمريكا الجنوبية (مثل بيرو وبوليفيا وكولومبيا) بها أيضا قوانين لحماية المستهلكين.

ومعظم قوانين حماية المستهلكين الحالية في القطاع المالي تتطلب إفصاحا متسما بالشفافية عن أسعار الفائدة وجميع التكاليف الأخرى للقروض. باستخدام معادلات رياضية موحدة تطبق على جميع أنواع الجهات وعلى سبيل المثال. تتطلب قوانين الأمانة في الإقراض أن توضح الجهات المقرضة للمقترضين عن التكلفة الحقيقية للقروض في صورة سعر فائدة فعلي.<sup>36</sup> وكذلك أن تشرح الشروط المهمة الأخرى للقروض في جميع وثائق القروض والمواد المتاحة للجمهور. مثل الإعلانات.

■ في الاتحاد الأوروبي. يحدد توجيه حماية قروض المستهلكين الحد الأدنى للمعايير القياسية للأمانة في الإقراض بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن بين أمور أخرى. ينص هذا التوجيه على أن جميع اتفاقيات القروض يجب أن تتضمن التكلفة الإجمالية للقروض. معبرا عنها كسعر فائدة فعلي. وأن جميع الجهات المقرضة يجب أن تستخدم معادلة واحدة لتحديد ذلك السعر. \*\* تناقش المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي حاليا إجراءات أشد من ذلك لحماية المستهلكين.<sup>37</sup>

ومن المرجح أن يؤثر توجيه الاتحاد الأوروبي على التمويل الأصغر في كل من الدول الأعضاء الجدد (مثل بولندا) والبلدان المرشحة للانضمام (مثل رومانيا وبلغاريا). وبالإضافة إلى ذلك. فقد وقعت بلدان أخرى عديدة. منها كرواتيا وأرمينيا. معاهدات التزمتم بموجبها بتوفيق قوانينها الاقتصادية مع المعايير القياسية للاتحاد الأوروبي.

واستشرافاً للمستقبل. ينبغي على الحكومات واتحادات مؤسسات التمويل الأصغر وشبكاتته والجهات المانحة الدولية أن تحفز المنافسة فيما بين مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية وأن تشجع الإجراءات المبتكرة والخلافة الهادفة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية للاتمان الأصغر.

أولا وقبل كل شيء. فإن استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي هو شرط مسبق حيوي للتمويل الأصغر المتسم بالمنافسة. كما أن من المهم وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم يتيح "تكافؤاً في الفرص أمام الجميع" مما يسمح بدخول السوق وبيئة تشغيل معقولة لأنواع مختلفة من المؤسسات المالية.<sup>35</sup> كما أن الاستثمارات في الاتصالات الأساسية والطرق والتعليم حيوية أيضا لتحسين الكفاءة المستقبلية في التمويل الأصغر. وبالإضافة إلى ذلك. فنظرا للدور القوي الذي ما زالت تلعبه الجهات المانحة الدولية في التمويل الأصغر. فإن المساعدات الإئتمانية يجب أن تركز على تشجيع الإجراءات المبتكرة والخلافة وخصوصا تبسيط وتحسين عمليات الأعمال التجارية وتطبيق التكنولوجيا لتخفيض التكاليف. كما أن الجهات المانحة يمكن أن تعمل مباشرة مع المؤسسات المالية. وكذلك مع الجهات الأخرى العاملة التي تشكل الهيكل المالي لبلد معين (مثلا. مكاتب خديد الأهلية الائتمانية ووكالات التقييم ومدققي الحسابات وما إلى ذلك). لزيادة تدفق وجودة المعلومات المتسمة بالشفافية بشأن الأداء والأسعار والعملاء.

## حماية المستهلكين

تستحق الجماعات المعرضة للخطر حماية من الإقراض الجائر وممارسات الأعمال المجردة من الضمير. وتتضمن مثل تلك الممارسات الإقراض بدون اعتبار لقدرة المقترض على التسديد والتسعير الخادع وأساليب التحصيل المتسمة بالإساءة. ومن المحتمل أن تلك الممارسات تؤدي المقترضين أكثر مما تؤديهم أسعار الفائدة المرتفعة.

ويمكن أن توفر قوانين حماية المستهلكين الملائمة وقاية من الإساءات بدون الآثار السلبية لسقوف أسعار الفائدة. تعرّف قوانين حماية المستهلكين ممارسات الإقراض والتحصيل "المتسمة بالإساءة" وخطرها. وتستلزم إفصاحا إلزاميا بشأن إجمالي تكاليف القرض. وتحدد إجراءات واضحة لحل الشكاوى. وتفرض تثقيف المستهلكين لمنع الإساءات وتقرر آليات فعالة للإنفاذ.

\*\* رغم أن سعر الفائدة الفعلي يشار إليه باعتباره معدل النسبة المئوية السنوية في التشريعات الأوروبية بشأن الإفصاح عن تكلفة القروض. فإن هذا المصطلح يناظر تعريف سعر الفائدة الفعلي المستخدم في هذه الدراسة. وفي الولايات المتحدة. يُعرّف معدل النسبة المئوية السنوية بصورة أكثر ضيقا: بحسب السعر الدوري الفعلي لمدة سنة بطريقة الضرب وليس بالطريقة المركبة.

■ في الولايات المتحدة، يجب على الجهات المقرضة أن تعرض "إطار شومير" (المسمى باسم عضو مجلس للشيوخ الذي قاد إقرار مشروع القانون في الكونغرس). ويجمع ذلك الإطار جميع الإفصاحات المهمة المتناثرة في طيات العبارات المطبوعة بحروف صغيرة في اتفاقية الائتمان. وذلك في مكان واحد يلقي الضوء عليها.<sup>38</sup>

■ وفي جمهورية جنوب أفريقيا، يوجب مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) على المؤسسات التي تتأهل للاستثناء من سقف سعر الفائدة المنطبق أن تستخدم اتفاقية قرض موحدة مكونة من صفحة واحدة لجميع القروض.<sup>39</sup>

■ وفي البلدان الأعضاء في اتحاد دول وسط أفريقيا، يستلزم قانون التمويل الأصغر لسنة 2002 أن تفصح مؤسسات التمويل الأصغر عن سعر الفائدة الفعلي في عقود القروض وأن تعلنه في مقراتها. يقرر محافظ البنك المركزي معادلة واضحة ودقيقة لحساب السعر الفعلي، وتنشر بقرار. وقد قام المشرفون على البنوك بالفعل بتغيير عديد من مؤسسات التمويل الأصغر مخالفة هذا النص بشأن الأمانة في الإقراض.<sup>40</sup>

■ وفي بنما، أصدرت هيئة الرقابة على البنوك قراراً في عام 2000 يلزم البنوك بأن تقدم إلى عملائها معلومات عن سعر الفائدة الفعلي وطبيعة أدوات القرض. مع معلومات أخرى متعلقة بالإفصاح.<sup>41</sup>

وتساعد متطلبات الأمانة في الإقراض على تخفيف دواعي القلق بشأن إساءة استغلال المستهلكين. وقد أحجم بعض واضعي السياسات في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط (مؤقتاً على الأقل) عن تطبيق سقف أسعار الفائدة بحجة أن الإفصاح بشفافية عن تكلفة القرض قد يكون حلاً أفضل.<sup>42</sup> ومن الناحية النظرية، فإن المعلومات القابلة للمقارنة والمتوفرة على نطاق واسع بشأن التكاليف الحقيقية للقرض تسمح للمقترضين بالمقارنة لاختيار القرض المناسب. كما أن ذلك ينشط المنافسة بين الجهات المقرضة ويجبرها على أن تصبح أكثر كفاءة لتبقى مستمرة في العمل. وعند ذلك يمكن توجيه المدخرات التي يتم الحصول عليها من الممارسات الأكثر كفاءة إلى العملاء في صورة أسعار فائدة أقل.

وقد لا تكون الأمانة في الإقراض مفيدة بنفس القدر في سياقات معينة، على سبيل المثال، فإن تلك القوانين قد تؤدي إلى مزايا أقل في

البلدان ولا يتاح للمقترضين في تلك البلدان في المعتاد الاختيار بين مقدمي التي بها قدر أقل من المنافسة بين الجهات المقرضة التي تخدم الفقراء. القروض المتعادلين. ولهذا فإن المعلومات التي تسمح لهم بمقارنة التكاليف تعتبر أقل أهمية إلى حد ما. ويمكن بدلاً من ذلك أن تؤدي قواعد الإفصاح المبكر في سوق حديث النشوء للتمويل الأصغر إلى جعل البنوك تحجم عن دخول السوق. وبالتالي، معاقبة العمليات التي تبدأ نشاطها بأسعار فائدة مبدئية مرتفعة.

وفي بعض البلدان التي لم يستقر فيها التمويل الأصغر بعد ولا يفهم الناس فيها الحاجة إلى أسعار الفائدة مرتفعة على القروض الضئيلة، فإن الإفصاح التام عن قروض الائتمان الأصغر للفقراء قد يسبب رد فعل عكسي سياسي، خصوصاً إذا فورنت قروض التمويل الأصغر مع القروض الأقل تكلفة التي تمنحها البنوك التجارية للعملاء الأكثر ثراءً.<sup>43</sup> وأخيراً، فإن نقص فهم المستهلكين لمفاهيم معدل النسبة المئوية السنوية وصعوبة تنفيذ حسابات أسعار الفائدة المطلوبة تنحو إلى تقييد فعالية الإفصاح عن تكلفة القروض. سواء كأداة لحماية المستهلكين أو كوسيلة لتحفيز تحسين الكفاءة التي يمكن أن تؤدي إلى ائتمان أصغر أقل تكلفة.

### تثقيف المستهلكين والتوعية المالية

في حين أن قوانين حماية المستهلكين تركز على ضمان أن تتصرف الجهات المقرضة بصورة تتسم بالمسؤولية والنزاهة، فإن برامج تثقيف المستهلكين والتوعية المالية تهدف إلى تعليم المستهلكين كيف يصبحون مقترضين أكثر مسؤولية. وتشير التوعية المالية إلى المعرفة والمهارات والاتجاهات المطلوبة لاتخاذ ممارسات جيدة لإدارة الأموال فيما يتعلق بكسبها وإنفاقها وادخارها واقتراضها واستثمارها. ويزود المشاركون في برامج التوعية المالية بالمعلومات والأدوات اللازمة لاتخاذ اختيارات مالية أفضل. والعمل لتحقيق أهدافهم المالية، وتحسين رفاهيتهم الاقتصادية.<sup>44</sup>

بالنسبة للفقراء، تعتبر الإدارة الجيدة للأموال تحدياً يومياً. فالضغوط على تدفق النقود لديهم ملحة وغالباً ما تكون عاجلة وللتثقيف المالي دور في بناء القدرات لدى الفقراء على أخذ زمام الأمور. وأن يتسموا بالتفكير الاستباقي. وأن يستخدموا المعلومات والموارد لتحسين أمانهم الاقتصادي.<sup>45</sup>

وفي جمهورية جنوب أفريقيا. يدير مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) حملة لتثقيف المستهلكين بخمس لغات محلية. لقيت نجاحاً متبايناً. ومع ذلك فقد وجد مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) أن تعليم المستهلكين هو استثمار للأجل البعيد. وكان الخط الساخن لشكاوى المستهلكين التابع للهيئة التنظيمية فعالاً بصورة أكثر فورية كآلية لحماية المستهلكين. وفي عام 2003، تلقى مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) 339 شكوى. نتج عنها إلغاء تسجيل خمس من الجهات المقرضة وفرض غرامات قدرها حوالي 40000 دولار أمريكي. وعن طريق هذه الآلية، وجد مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) أن الممارسات المتسمة بالإساءة والمعلومات المضللة بشأن التسديد كانت أكثر صعوبة بوجه عام من أسعار الفائدة المرتفعة.<sup>50</sup>

وتعزز المملكة المتحدة أن تسهل على المستهلكين الاعتراض على الاتفاقيات غير العادلة والسعي للحصول على رد حقوقهم من خلال هيئة بديلة لفض المنازعات. يسهل الوصول إليها. ومن المتصور أن قضايا المحاكم مكلفة ومعقدة وعسيرة وطويلة. ويجب أن يسفر أتباع نظام بديل لفض المنازعات عن تسهيل حل النزاعات بطريقة سريعة وعادلة وغير مكلفة. مما يفيد كلا من الجهات المقرضة والمستهلكين.<sup>51</sup>

### الاستنتاج

ترى هذه الدراسة أن سقوف أسعار الفائدة التي وجدت في حوالي 40 بلداً من البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول لاقتصاد السوق يمكن أن تضر الفقراء. ولا تشجع تلك السقوف على تقديم القروض الصغيرة جداً بأن تجعل من المستحيل استعادة التكلفة الإدارية العالية لذلك الإقراض. فضلاً عن ذلك، فحينما لا يمكن تعريف السقف وتنفيذه بقوة، فقد يكون أحد الآثار الجانبية هو تخفيض الشفافية فيما يتعلق بالتكلفة الحقيقية التي يتحملها المقترض. ويحدث انخفاض الشفافية لأن الجهات المقرضة توجد مصطلحات ومصاريف تثير الارتباك لكي تخفي سعر الفائدة الفعلي.

وفي ذات الوقت، يجب ألا يضطر المقترضون الفقراء إلى أن يتحملوا ثمن عدم كفاءة الإقراض. وأفضل طريقة أمام الحكومات والجهات المانحة لتخفيض أسعار الفائدة بدون جعل الائتمان الأصغر غير مستدام هي تشجيع المنافسة والابتكار، إذ إن كلا منهما يحسن الكفاءة ويخفض الأسعار.

وقد برزت إلى الصدارة في الآونة الأخيرة أهمية مشكلة المقترضين الذين يفتقرون إلى معرفة مالية أساسية، خصوصاً في البلدان الصناعية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، لا يوجد لدى حوالي 22 مليون من الأسر (حوالي 56 مليون شخص، أو 20 في المائة من السكان) حسابات بنكية. بالرغم من القواعد اليسيرة لفتح تلك الحسابات. وفي ذات الوقت، فإن الجماعات المحرومة، مثل الأحياء المنخفضة الدخل والأقليات، تستخدم بكثافة مجموعة متنوعة من شركات الخدمات المالية غير البنكية تتقاضى رسوماً عالية. تشمل الجهات المقرضة حتى يوم استلام الرواتب، وخدمات صرف الشيكات، وشركات إعداد الإقرارات الضريبية، والشركات التي ترسل الأموال من المهاجرين إلى عائلاتهم في الخارج. وتحصل شركات الخدمات المالية هذه رسوماً قدرها 8 بلايين دولار أمريكي سنوياً عن الخدمات التي تقدمها معظم البنوك مجاناً لأصحاب الحسابات.<sup>46</sup>

وفي المملكة المتحدة، تشير الأبحاث إلى أن 39 في المائة من المقترضين لا يقرأون سوى المعلومات الرئيسية في الصفحة الأولى من اتفاقية الائتمان قبل التوقيع. وغالباً ما يكونون على غير علم بأية عبارات قد تضرُّ بهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلاثة أربع حاملي بطاقات الائتمان لا يعلمون ما هي معدلات النسبة المئوية السنوية التي تنطبق على بطاقتهم. بالرغم من أنهم يدركون أن معدل النسبة المئوية السنوية هو المسألة المهمة في معلومات مقارنة التكلفة.<sup>47</sup> وفي الهند، تبين من دراسة للمؤسسات المالية الريفية أن من بين 600 فرد من الريفيين الفقراء الذين تسلموا قروضا، لم يعلم 92 في المائة منهم سعر الفائدة، ولم يعلم 28 في المائة مبلغ التسديد، ولم يعلم 29 في المائة الرصيد المتبقي.<sup>48</sup>

ولعلاج تلك المشكلة، تعمل الحكومة والمجموعات الطوعية الخاصة على تعريف المستهلكين ذوي الدخل المنخفضة باختياراتهم المالية وذلك في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد جُود هدف الناشطين في مجال حماية المستهلكين في الولايات المتحدة من الدعوة إلى سقوف أسعار الفائدة إلى التركيز على تثقيف المستهلكين وقوانين حماية المستهلك من الإقراض الجائر. كما أن البنوك العالمية تستثمر بشدة في التعليم في أنحاء العالم. على سبيل المثال، تخطط سيتي جروب (Citigroup) لإنفاق 200 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر القادمة على التوعية المالية في 100 بلد.<sup>49</sup>

كما أن ممارسات الإقراض المتسمة بالإساءة، مثل الإقراض بدون اعتبار متحوّط للقدررة على التسديد والشروط الخادعة وممارسات التحصيل غير المقبولة تسبب على الأرجح ضررا أكبر للمقترضين الفقراء أكثر مما تسببه أسعار الفائدة المرتفعة. ويمكن أن يجعل تثقيف المستهلكين من الفقراء عملاء أكثر ذكاء في استخدام الخدمات المالية، بمنحهم المهارات اللازمة لاتخاذ اختيارات مالية مدروسة. وبدلا من وضع حدود لأسعار الفائدة، فيستحسن أن تقوم الحكومات والجهات المانحة التي تساندها بالتعامل مع تلك الإساءات من خلال مزيج من تثقيف المستهلكين وتشريعات حماية المستهلكين.

## الإطار رقم 6 - جدول أعمال للأبحاث في المستقبل

تدعو الحاجة إلى أبحاث لتقوية النشاهد القائمة على الخبرة العملية بشأن أثر سقوف أسعار الفائدة على عملاء الائتمان الأصغر وتحليل البدائل الفعالة لحماية مصالحهم. وتشمل الموضوعات المهمة ما يلي:

- بحث على المستوى القطري لمقارنة الموقف "قبل" و "بعد" فرض سقوف أسعار الفائدة (مثلا في نيكاراغوا وكولومبيا).
- مقارنات للنفاذ إلى أسواق التمويل الأصغر في بلدان توجد بها سقوف لأسعار الفائدة وبلدان لا توجد بها تلك السقوف.
- تحليل للملامح العامة لعملاء الائتمان الأصغر الذين يمكنهم حمل أسعار الفائدة المرتفعة - وأولئك الذين قد يستبعدون أو يلحق بهم ضرر بسبب تلك الأسعار.
- مزيد من الأبحاث عن كيف تؤثر المنافسة على أسعار الفائدة، وكذلك ما هي أفضل وسيلة يمكن بها للحكومات والجهات المانحة مساندة المنافسة.
- دراسات لحالات ناجحة لتخفيض التكاليف التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر. ما هي الأساليب الفنية الأساسية؟
- فعالية إجراءات حماية المستهلكين في تعزيز اختيارات المستهلكين وتنشيط المنافسة، خصوصا أثر الإفصاح عن إجمالي تكلفة القروض.

## ملاحظات ختامية

1. توجد أدبيات كثيرة عن مستوى ومبرر أسعار فائدة الائتمان الأصغر. وبلخص هذا القسم فحسب النقاط المتعلقة بمناقشة سقوف أسعار الفائدة. للمزيد من المعلومات بخصوص هذا الموضوع، انظر روزنبرج Rosenberg، أسعار الفائدة على الائتمان الأصغر؛ جودوين جروين Goodwin-Groen، فهم مسوغات أسعار الفائدة في الائتمان الأصغر؛ دوناھيو Donaghue، أسعار الفائدة في التمويل الأصغر.
2. MIX هي خدمة معلومات عالمية تساعد في إقامة البنية الأساسية للأسواق في صناعة التمويل الأصغر. انظر [www.themix.org](http://www.themix.org)
3. مقابلة مع راميش بيلامكوندا في أبريل/نيسان 2004.
4. مقابلة مع فيجاي ماهاجان Vijay Mahajan، BASIX، في يوليو/تموز 2004.
5. للإطلاع على استعراض للتمويل الأصغر ومناقشة أهمية القدرة على الحصول عليه بالمقارنة مع السعر، انظر كريستيان وآخرين Christian et al، تحقيق الحد الأقصى من انتشار تمويل المشروعات الصغرى؛ وروبينسون Robinson، التمويل المستخدم للفقراء.
6. للإطلاع على نظرة عامة على دراسات الأثر الحديثة انظر ليتلفيلد وموردوك وهاشمي Littlefield, Morduch and Hashemi، هل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة؟
7. كاستلو وستيرنس وكريستين Castello, Stearns and Christen، الكشف عن أسعار الفائدة. 12ff.
8. هاربر Harper، الربح من أجل الفقراء، 15؛ وحسين ودياز Hossain and Diaz، الوصول إلى الفقراء، 25.
9. ستيفنس Stephens، عمق الانتشار، 2.
10. للمزيد من المعلومات عن الجهات المقرضة للأموال وأسعار الإقراض لديها، انظر روبينسون Robinson، التمويل المستخدم للفقراء، 177-213.
11. هونوهان Honohan "سياسة القطاع المالي" 26.
12. انظر على سبيل المثال، شو Shaw، التعميق التمويلي، الفصل الرابع؛ ماكينون McKinnon المال ورأس المال، 14-16 والفصل السابع؛ أدامس وجراهام وفون بيشكي Adams, Graham and Von Pischke، تفويض التنمية بالائتمان الرخيص؛ والبنك الدولي، قيود الائتمان الرخيص.
13. بريفرمان وهوبي Braverman and Huppi، "تحسين التمويل الريفي".

14. براندسما وهارت و Hart Brandsma and . تحسين عمل التمويل الأصغر. 36.
15. بريفرمان وهوبي Braverman and Huppi . "تحسين التمويل الريفي".
16. مقابلة مع مايكل كراكنل Michael Cracknell . إندا Enda . تونس. في مايو/أيار 2004.
17. مقابلة مع ألفريدو ألانيز Alfredo Alaniz . رئيس جمعية مؤسسات التمويل الأصغر في نيكاراغوا (ASOMIF) في أكتوبر/تشرين الأول 2003.
18. مقابلة مع كريستيان لوبيدا Christian Loupeda . التحرر من الجوع. في مايو/أيار 2004.
19. تريجو لوبيرو وديفاني وراين Trigo Loubiere, Devaney and Rhyne . دروس بشأن تنظيم التمويل الأصغر. 7-8.
20. رايت والامجير Wright and Alamgir . "أسعار فائدة التمويل الأصغر في بنغلاديش". 17.
21. البلدان التي بها سقف لسعر الفائدة هي أرمينيا والبرازيل وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية وسط أفريقيا وشيلي والصين وكولومبيا وساحل العاج وإكوادور وأثيوبيا وغواتيمالا وهندوراس ولاوس ومالي ونيكاراغوا والنيجر وباراغواي والسنغال وجمهورية جنوب أفريقيا وتونس وفنزويلا وفييتنام. والبلدان التي ليس بها سقف لسعر الفائدة هي بنغلاديش وبوليفيا ومصر وإندونيسيا والمغرب وبيرو وسري لانكا. وقد أثر مدى توفر البيانات ووضع سقف سعر الفائدة في اختيار البلدان لعينة المقارنة.
22. مقابلة مع جوليو فلورس Julio Flores . المدير التنفيذي. FDL. في ديسمبر/كانون الأول 2003.
23. وزارة التجارة والصناعة في جمهورية جنوب أفريقيا . "موجز عن النتائج".
24. مقابلة مع مونیکا هاروتينيان Monika Harutyunyan . مبادرة تنمية المشروعات الصغيرة في أرمينيا. في أبريل/نيسان 2004.
25. رايت والامجير Wright and Alamgir . "أسعار فائدة التمويل الأصغر في بنغلاديش". 17.
26. يتكون الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA) من بنين وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري وغينيا بيساو وساحل العاج والنيجر ومالي والسنغال وتوغو. البنك المركزي لهذا الاتحاد هو BCEAO (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا). أما اتحاد دول وسط أفريقيا (UEAC) فيتكون من تشاد والكاميرون وجمهورية وسط أفريقيا وغابون وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية. والبنك المركزي لهذا الاتحاد هو BEAC (بنك دول وسط أفريقيا).
27. مقابلة مع أرنستو أجير Ernesto Aguirre . المشرف السابق على البنوك في كولومبيا.
28. مقابلة مع كريستيان لوبيدا Christian Loupeda . التحرر من الجوع. وذلك في مايو/أيار 2004.
29. مقابلة مع بريت كولمان Brett Coleman . أخصائي التمويل الأصغر في ADB. مارس/آذار 2004.
30. شيفراو وأهما Shiferaw and Ahma . إعادة النظر في الإطار الإشرافي والتنظيمي. هاردي وهولدن وبروبكو Hardy, Holden and Propko . penko . مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة.
31. مقابلة مع ستيف راسموسين Steve Rasmussen . شبكة التمويل الأصغر بباكستان. يوليو/تموز 2004
32. MIX. 2004. بحث غير منشور. لقد تم استخدام بيانات MIX للبلدان الموجود بها بيانات متسلسلة زمنيا. استُخدم لكل سنة معدل غير مرجح لمعدلات البلدان للكفاءة التشغيلية. وبرغم إدخال نيكاراغوا لسعر مراباة في سنة 2001. لكن كل التوفيرات في التكلفة ومعظم انخفاض سعر الفائدة الناتج عن المنافسة كان قد تم بالفعل.
33. مقابلة مع جوليو سي هيرباس جوتيرز Julio C. Herbas Gutierrez مدير بنكو سوليداريو Solidario S.A في أبريل/نيسان 2004.
34. مقابلة مع ماثيو كوجناك Mathieu Cognac, GRET. في نوفمبر/تشرين الثاني 2003.
35. لمزيد من المعلومات بخصوص مسائل السياسات. راجع كريستيان ولايمان وروزنبرج Christian, Lyman and Rosenberg . المبادئ الإرشادية للمراقبة والتنظيم: وديفلوس وإيمبودن Duffos and Imboden . دور الحكومات في التمويل الأصغر.
36. انظر الإطار رقم 2 لتعريفات الأنواع مختلفة من أسعار الفائدة.
37. روبي Robie. سنة 2004. "قوانين حماية المستهلكين بالاتحاد الأوروبي".
38. انظر قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأمانة في الإقراض (TILA). الذي صدر في سنة 1968. 15 U.S.C. 1600 et. Seq. MFRC . 2004
39. مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC). ورقة المناقشة الداخلية.
40. مقابلة مع هنري مادريينس Henry Madrenes . المساعد الفني لـ BEAC. في أبريل/نيسان 2004.
41. المشرف على البنوك في جمهورية باناما. قرار عام رقم 2000-3.
42. مقابلة مع خبير سياسات التمويل الأصغر تيموثي ليمان timothy Lyman. مايو/أيار 2004.
43. قد يكون هناك استثناء في البلدان ذات التضخم المالي المفرط حيث اعتاد المستهلكون على ارتفاع المعدلات في كل شيء بما في ذلك الفائدة.
44. كوهين وستاك وماكجينيس "التثقيف المالي: الفوز لكل الأطراف".
45. سبستاد وكوهين . "التثقيف المالي للفقراء" 6.
46. أنفت Anft. "طريقة جديدة للحد من الفقر" 7.
47. مكتب المملكة المتحدة للتجارة العادلة. مسح بطاقات الائتمان.
48. ماهاجان ورامولا . "الخدمات المالية للفقراء الريفيين". 4. مربع 2.
49. سيتي جروب Citigroup. "سيتي جروب تعلن عن تعهداتها العالمية التي تصل إلى 200 مليون دولار أمريكي".
50. مقابلة مع جابريل دافيل Gabriel Davel . مدير مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) . في أبريل/نيسان 2004. راجع أيضا مجلس تنظيم التمويل الأصغر (MFRC) . الإحصائيات السنوية لمركز الاتصالات. www.mfrc.co.za (جري الدخل إليه في 7 يونيو/حزيران 2004).
51. إدارة الصناعة والتجارة العادلة بالمملكة المتحدة . "العدل والوضوح والمنافسة". 54.



- Adams, Dale W., Douglas H. Graham, and J.D. Von Pischke, eds. *Undermining Development with Cheap Credit*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.
- Anft, Michael. "A New Way to Curb Poverty," *Chronicle of Philanthropy* (15 April 2004).
- Bidouj, Moustapha. "Evolution de l'Industrie de la Microfinance au Maroc." Presentation given by the General Secretary of Fondation Banque Populaire pour le Microcredit (Morocco) at the First Annual Conference of Sanabel, Amman, Jordan, December 2003.
- Bolivia, Government of. Bolivia Decreto Supremo, No. 27338. 2004 (Carlos d. Mesa Gisbert, Presidente Constitucional de la República).
- Bradsma, Judith, and Laurence Hart. *Making Microfinance Work Better in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank Institute, 2002.
- Braverman, Avishay, and Monika Huppi. "Improving Rural Finance in Developing Countries," *Finance & Development* 28, no. 1 (March 1991): 42-44.
- Bueno, Sergio, and Maria Christina Carvalho. "Governo vai reativar programa que não decolou com mais fontes de recursos e taxas flexíveis" (22 April 2004). Valor Online, [www.valoronline.com.br](http://www.valoronline.com.br).
- Castello, C., Katherine Stearns, and Robert P. Christen. *Exposing Interest Rates: Their True Significance to Microentrepreneurs and Credit Programs*. Cambridge, Mass.: ACCIÓN International, 1991.
- Christen, Robert P., Richard Rosenberg, and Veena Jayadeva. *Financial Institutions with a "Double Bottom Line": Implications for the Future of Microfinance*. CGAP Occasional Paper, no. 8. Washington, DC: CGAP, July 2004.
- Christen, Robert Peck, Timothy R. Lyman, and Richard Rosenberg. *Guiding Principles on Regulation and Supervision of Microfinance*. Microfinance Consensus Guidelines. Washington, DC: CGAP, July 2003.
- Christen, Robert Peck, Elisabeth Rhyne, Robert C. Vogel, and Cressida McKean. *Maximizing the Outreach of Microenterprise Finance: An Analysis of Successful Microfinance Programs*. USAID Program and Operations Assessment Report, no. 10. Washington, DC: USAID, 1995.
- Cohen, Monique, Kathleen Stack, and Elizabeth McGuiness. "Financial Education: A Win-Win for Clients and MFIs." Highlight, The Microfinance Gateway, 2004. <http://www.microfinancegateway.org/content/article/detail/20273>.
- Citigroup, Inc. "Citigroup Announces US \$200 Million Global Commitment to Financial Education." Press release, 7 April 2004. [www.citigroup.com](http://www.citigroup.com).
- Donaghue, Kieran. "Interest Rates in Microfinance." Unpublished paper, Canberra, Australia, 2002.
- Duflos, Eric, and Kathryn Imboden. *The Role of Governments in Microfinance*. CGAP Donor Brief, no. 19. Washington, DC: CGAP, July 2004. Duval, Ann. *The Impact of Interest Rate Ceilings on Microfinance*. CGAP Donor Brief, no. 18. Washington, DC: CGAP, May 2004.
- Gibbons, David, and Jennifer Meehan. "The Microcredit Summit's Challenge: Working toward Institutional Financial Self-Sufficiency while Maintaining a Commitment to Serving the Poorest Families," *Journal of Microfinance* 1, no. 1 (Fall 1999):131-92.
- Gonzalez-Vega, Claudio. *Deepening Rural Financial Markets: Macroeconomic Policy and Political Dimensions*. Columbus, Ohio: The Ohio State University, Rural Finance Program, 2003.
- Goodwin-Groen, Ruth. *Making Sense of Microcredit Interest Rates*. CGAP Donor Brief, no. 6. Washington, DC: CGAP 2002.
- Hardy, Daniel C., Paul Holden, and Vassili Prokopenko. "Microfinance Institutions and Public Policy." IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund, 2002.
- Harper, Malcolm. *Profit for the Poor: Cases in Microfinance*. London: Intermediate Technology Publications, 1998.
- Honohan, Patrick. "Financial Sector Policy and the Poor." Draft paper, Financial Sector Operations and Policy Department and Development Research Group, The World Bank, Washington, DC, 2004.
- Hossain, Mahabub, and Catalina P. Diaz. "Reaching the Poor with Effective Microcredit: Evaluation of a Grameen Bank Replication in the Philippines." Paper presented at the International Workshop on Assessing the Impact of Agricultural Research on Poverty Alleviation, International Center for Tropical Agriculture, Cali, Columbia, 14-16 September 1999.
- Inter-American Development Bank. "Summary Tables." In *Regulation and Supervision of Microfinance in Latin America and the Caribbean*. Microenterprise Unit, Sustainable Development Department. Washington, DC: Inter-American Development Bank, 2000.
- Center for Institutional Reform and the Informal Sector (IRIS), University of Maryland. Database of regulation and supervision of financial institutions in selected countries, forthcoming resource center on the Microfinance Gateway web site, [www.microfinancegateway.org](http://www.microfinancegateway.org)
- Littlefield, Elizabeth, Jonathan Morduch, and Syed Hashemi. *Is Microfinance an Effective Strategy to Reach the Millennium Development Goals?* CGAP Focus Note, no. 24. Washington, DC: CGAP, January 2004.
- Mahajan, Vijay, and Bharti Gupta Ramola. "Financial Services for the Rural Poor and Women in India: Access and Sustainability," *Journal of International Development* 8, no.2 (1996):211-24.

- Mahajan, Vijay, and Bharti Gupta Ramola. "Microfinance in India: Banyan Tree and Bonsai." A review paper for the World Bank, Washington, DC, 2003.
- McKinnon, Ronald I. *Money and Capital in Economic Development*. Washington, DC: Brookings Institution, 1973.
- Meyer, Richard L., and Geetha Nagarajan. *Rural Financial Markets in Asia: Policies, Paradigms, and Performance*. Oxford: Oxford University Press, 1999.
- Microfinance Information eXchange (MIX). *MicroBanking Bulletin* 9 (July 2003).
- Missaoui, Rafik. "Cadre Réglementaire et Institutionnel du Micro-credit en Tunisie." Presentation at the First Annual Conference of Sanabel, Amman, Jordan, December 2003.
- Neumann, Denise, and Maria Christina Carvalho. "Microcredito busca novos caminhos para o FAT." 2003. Valor Online, www.valoronline.com.br.
- Ouattara, Korotoumou. *Microfinance Regulation in Benin: Implications of the PARMEC Law for Development and Performance of the Industry*. Africa Region Working Paper Series, no. 50. Washington, DC: World Bank, 2003.
- Park, Albert. "Microfinance with Chinese Characteristics," *World Development* 29, no. 1 (2001): 39-62.
- PricewaterhouseCoopers and Enterplan. "Annex 1: Microfinance Framework. In Preparing the Framework for Microfinance Development." Report prepared for the Asian Development Bank. Document ADB/TA 3741 VIE, n.d.
- Robie, Julie. "EU Consumer Protection Laws Requiring MFI Compliance." Internal memorandum, 1 April 2004.
- Robinson, Marguerite. *The Microfinance Revolution*. Vol. 1, Sustainable Finance for the Poor. Washington, DC: World Bank, 2001. Rosenberg, Richard. "Microcredit Interest Rates." CGAP Occasional Paper, no. 1. Washington, DC: CGAP, 1996 (revised 2002).
- Sebstad, Jennefer, and Monique Cohen. "Financial Education for the Poor." Financial Literacy Project Working Paper, no. 1. Washington, DC: Microfinance Opportunities, 2003. <http://www.microfinanceopportunities.org/publications>
- Shaw, Edward S. *Financial Deepening in Economic Development*. Oxford: Oxford University Press, 1973.
- Shiferaw, Bekele, and Wolday Ahma. *Revisiting the Regulatory and Supervision Framework of the Micro-finance Industry in Ethiopia*. Norway: Drylands Coordination Group/Noragric, 2001.
- South Africa Department of Trade and Industry. "Summary of Findings of the Technical Committee," *Credit Law Review*. Pretoria: Department of Trade and Industry, South Africa, 2003.
- South Africa Micro Finance Regulatory Council. Internal discussion paper on interest rate control. Pretoria, South Africa, 2004.
- . "One-Page Loan Agreement." Pretoria, South Africa, 2004.
- Stephens, Blaine. "Depth of Outreach and Financial Self-Sufficiency." *The MIX Data Brief* 1, no. 1. Washington, DC: The Microfinance Information eXchange, 2004.
- Superintendencia de Bancos, Republica de Panama. "Resolution No. 3-2000." Panama City, Panama, 2000.
- Trigo Loubière, Jacques, Patricia Lee Devaney, and Elisabeth Rhyne. *Lessons on Microfinance Regulation and Supervision from Bolivia, Colombia, and Mexico*. ACCIÓN International Monograph Series, no. 13. Boston, Mass.: ACCIÓN, 2004.
- United Kingdom Office of Fair Trading. *Credit Card Survey*. London: UK Office of Fair Trading, 2004. [www.offt.gov.uk](http://www.offt.gov.uk)
- United Kingdom Department of Trade and Industry. "Fair, Clear, and Competitive: The Consumer Credit Market in the 21 st Century." White paper presented to Parliament, 2003.
- United States Congress. Truth in Lending Act, 1968, 15 U.S.C. 1600 et. seq.
- Woller, Gary. "Poverty Lending, Financial Self-Sufficiency, and the Six Aspects of Outreach." SEEP Working Group Paper. Washington, DC: The SEEP Network, 2001.
- World Bank. "Limitations of Cheap Credit in Promoting Rural Development." Collection of papers prepared for the Colloquium on Rural Finance Economic Development Institute (EDI), World Bank, Washington, DC, 1983.
- World Bank. "Microfinance in India: Issues, Constraints, and Potential for Sustainable Growth." Report No. 22531-IN. Finance and Private Sector Development Unit, South Asia Region, World Bank, Washington, DC, 2001.
- World Bank. *World Development Indicators*. Washington, DC: World Bank, 2003.
- Wright, David L., and Dewan A. H. Alamgir. "Microcredit Interest Rates in Bangladesh: Capping Versus Competition." Unpublished paper produced for the Donors' Local Consultative Group on Finance, 2004.



## أشخاص استشارهم المؤلفون

Alfredo Alaniz, ASOMIF, Nicaragua Ernesto Aguirre, World Bank

Ramesh Bellamkonda, Bharatha Swamukti Samsthe, India

Camilla Bengtsson, Sida

Judith Brandsma, independent consultant

Brett Coleman, Asian Development Bank

Michael Cracknell, Enda Tunisia Carlos Cuevas, World Bank

Mathieu Cognac, GRET

Gabriel Davel, MFRC, South Africa Fernando

Fernandez, DAI, Ecuador Michael Goldberg, World Bank Hege Gulli, NORAD

Ivan Gutierrez, ASOMIF, Nicaragua Diego Guzman, ACCIÓN, Colombia

Monika Harutyunyan, Armenia Micro-enterprise Development Initiative

Jennifer Isern, CGAP

Alain Laurin, Banque de France

Christian Loupeda, Freedom from

Hunger Timothy Lyman, CGAP Policy

Advisor Vijay Mahajan, Basix, India

Henry Madrenes, Technical Assistant,

BEAC Luis Maldonado, Vision, Paraguay

Julie Robie; Day, Berry and Howard Foundation

Summer Fellow

Richard Rosenberg, CGAP Elisabeth

Sherwood, World Bank Steve Smith, USAID

David Wright, independent consultant

Wagane Diouf, Africap, Senegal

## دراسة خاصة رقم ٩

نرجو مشاركة زملائكم في هذه الدراسة الخاصة أو طلب نسخ إضافية. نرحب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بتعليقاتكم ومساهماتكم وطلباتكم لتلقي دراسات أخرى في هذه السلسلة.

H Street, NW 1818  
Q4-400  
Washington, DC 20433

هاتف: 202 473 9594  
فاكس: 202 522 3744

البريد الإلكتروني:  
cgap@worldbank.org

موقع الإنترنت:  
www.cgap.org